# القضايا الاقتصادية الجوهرية وأساليب معالجتها (المشكلة الاقتصادية)

يواجه العالم العديد من القضايا والمشاكل الاقتصادية المشتركة بغض النظر عن درجة تطوره أو الفلسفة الاقتصادية أو الاجتماعية التي يعتنقها. ويحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ماذا تنتج؟ مشكلة تحديد الإنتاج **Production Determination Problem**

2- كيف تنتج؟ مشكلة تنظيم الإنتاج **Organisation Problem**

3- لمن تنتج؟ مشكلة توزيع الإنتاج **Distribution Problem**

المشكلتان الأوليتان تنشأن عن الحقيقة الاقتصادية المعروفة وهي **الندرة** (Scarcity) ذلك أن المواد الاقتصادية محدودة أو نادرة بينما حاجات الأفراد (Needs) للسلع والخدمات غير محدودة أو غير منتهية مع مرور الزمان، لذلك لابد من استخدام هذه الموارد استخداما أمثلا بغية الحصول على أكبر عائد منها لإشباع أكثر الحاجات، ونتيجة لعامل الندرة فانه لابد أن نقوم بعملية مفاضلة أو موازنة بين السلع والخدمات التي نحاول إشباعها وبين الموارد الاقتصادية المتاحة وهذه العملية تدعى **الاختيار** (Choie) بعد ذلك يجب أن تقوم بترتيب السلع والخدمات التي نرغبها (Wanted) حسب أهميتها بإعداد ميزات أو سلم أفضليات للانتقاء كما يسمى أيضا **بالسلم الاجتماعي**.

هناك بعض الأمثلة على الاختيارات الاقتصادية:

- الاختيار بين إنتاج سلع رأسمالية وسلع استهلاكية؛
- الاختيار بين إنتاج سلع مدنية وسلع عسكرية؛
- التركيز على الإنتاج الفلاحي والإنتاج الصناعي.

حينما نتكلم عن مشكلة، نتكلم عن مشكلة تحديد نوع وحجم السلع والخدمات المرغوبة وترتيبها وفقا لأهميتها، فإن مشكلة الاختيار بين السلع الاستهلاكية والانتاجية تظهر وتمثل هذه المشكلة في الواقع الاختيار ما بين المستقبل والحاضر، أي الاختيار بين تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة للاستهلاك الحالي (سلع استهلاكية > السلع الرأسمالية أو الإنتاجية) وبين تخصيصها للحصول على استهلاك أكبر في المستقبل (إنتاج سلع رأسمالية > إنتاج سلع استهلاكية).

وبدون شك في ظل البدائل المتاحة للمجتمع، وعند اختيارنا أو تركيزنا في إنتاج سلع معينة، لابد أن نضحي بسلع أخرى مما يؤدي إلى حرمان جزء من المجتمع من سلع أخرى. هذه العملية أو الظاهرة يطلق عليها **التضحية الاقتصادية**.

بعد تحديد نوع وحجم السلع والخدمات المرغوبة وترتيبها حسب أهميتها، على المجتمع أن يتساءل عن الكيفية التي يتم على أساسها **تنظيم الإنتاج**، وهذه المشكلة تتعلق بالبحث عن الطريقة المثلى **لحصر وتعبئة** الموارد الاقتصادية وتخصيصها أو توزيعها على الاستخدامات المختلفة. وتسعى المجتمعات الاقتصادية إلى تحقيق **الكفاءة الاقتصادية المثلى**.

بعد تنظيم الإنتاج يتعين الآن البحث عن الطريقة المثلى التي يتم على أساسها **توزيع الإنتاج** على مختلف أفراد المجتمع (حسب الحاجة أو حسب مساهمة كل فرد في العملية الاقتصادية)، والمجتمع العقلاني دائما يهدف في عملية



التوزيع إلى تحقيق عدالة توزيع الإنتاج أو الدخل، حيث يحصل كل فرد على نصيبه من الدخل حسب مساهمته في عملية الإنتاج:

- العمل ← الأجر
- رأس المال ← فوائد وعوائد
- الأرض ← الريع
- التنظيم ← أرباح مختلفة

## علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

### خصائص النظام الرأسمالي

1-يقوم على الملكية الخاصة لوسائل أو عوامل الإنتاج من أرض ومعدات وآلات؛

2- القانون يحمي الملكية الفردية ويضمن حرية التصرف والعمل؛

3- ينادي بالحرية الاقتصادية (حرية الإنتاج، حرية الاستهلاك، حرية التجارة)؛

4- المنافسة (خاصية جوهرية يتميز بها النظام الرأسمالي)؛

5- رغبات المستهلكين تنتقل إلى المنتجين بواسطة الأسعار والأسواق.

### النظام الرأسمالي وآلية السوق (علاج المشكلة الاقتصادية).

يعالج النظام الرأسمالي المشكلة الاقتصادية بالاعتماد على آلية السوق (وهي عبارة عن ميكانيزم العرض والطلب سواء في مجال المنتجات أو الخدمات)، حيث يوجد هناك نوعين من الأسواق:

أ- سوق المنتجات: وفيها يتم تفاعل قرارات البائعون أو المنتجون أو المؤسسات مع قرارات المشترين المتعلقة ببيع وشراء السلع والخدمات النهائية.

ب- سوق الموارد: وفيه يتم تفاعل القرارات المتعلقة ببيع وشراء خدمات عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم).

ولا شك أن هناك ترابطا وثيقا بين السوقين كما هو موضح في الشكل التالي:

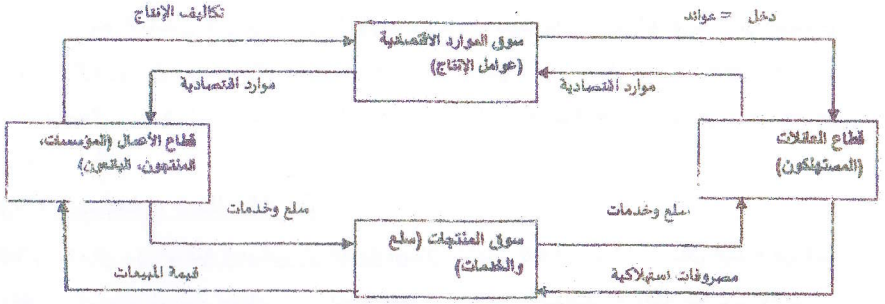

يتم معالجة المشكلة الاقتصادية من خلال توازن السوقين (سوق المنتجات، سوق الموارد العمل مثلا).

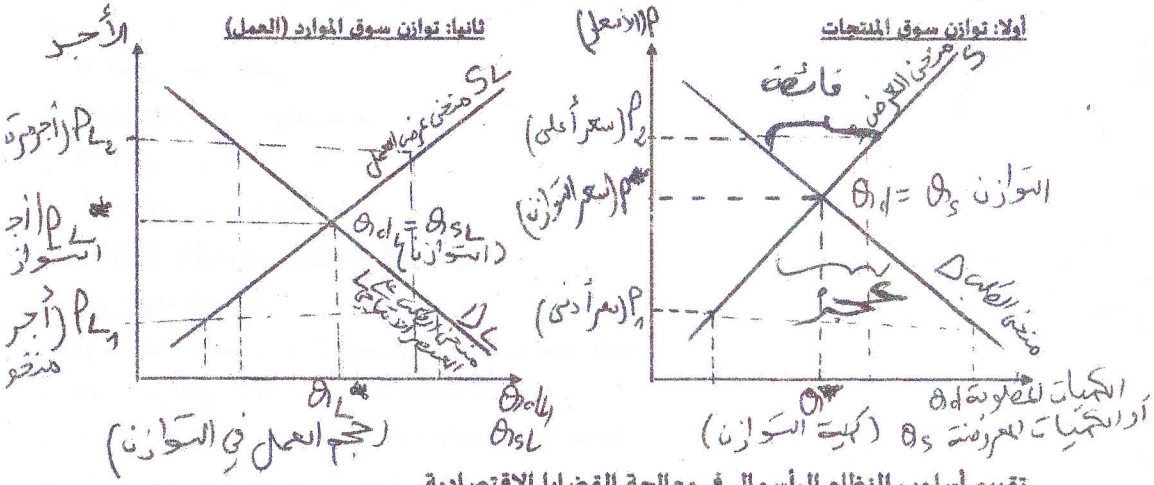


## تقييم أسلوب النظام الرأسمالي في معالجة القضايا الاقتصادية

**الجانب الإيجابي:**

1-نظام السوق بفضله أو عن طريقه تتحقق الكفاءة الاقتصادية المثلى في توزيع الموارد؛

2-تتحقق عن طريقه العدالة والمساواة الحقيقية في توزيع الإنتاج؛

مما يؤدي إلى التحسين في المستوى الاقتصادي العام وتوفير فرص أكبر للعمل.

**الجانب السلبي:**

1- المنافسة تقضي بنفسها على نفسها، لأنه مادام هدف المنتج هو تحقيق أكبر ربح ممكن ما عليه إلا إضعاف أو إزالة المنافسين عن طريق التكتلات المختلفة أو الاتفاقيات العلنية أو السرية، التي من شانها أن تسمح بتقاسم الأسواق أو عن طريق المنافسة القاتلة التي من شانها القضاء على المؤسسات الضعيفة وإرغامها في النهاية على الخروج من السوق وبذلك ينشأ الاحتكار؛

2- نظام الأسعار في النظام الرأسمالي لا يسجل كامل التكاليف والمنافع (التلوث مثلا)، كما انه لا يأخذ في الحسبان التكاليف التي يتحملها الاقتصاد الوطني (طرد/الاستغناء عن العمال)، بذلك يتيح تفاوتا بين المنفعة الخاصة والعامة)؛

3- أخفق النظام الرأسمالي في تأمين الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج (المنتج يشغل فقط العوامل التي تحقق له ربح ويتفادى التي لا تحقق له ذلك).

## علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي:

يقوم النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية أو العامة لوسائل الإنتاج، كما تدار أو تسير وسائل الإنتاج من قبل الدولة أو من طرف مؤسساتها العامة، وبذلك تتولى الدولة ومؤسساتها العامة التنظيم والتوجيه للوصول بالاقتصاد الوطني إلى الأهداف المرسومة.



**خصائص النظام الاشتراكي:**

1- يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وذلك من خلال إشراك جميع أفراد المجتمع في ملكية وسائل الإنتاج، وتقوم الدولة بعد ذلك بإدارة النشاط الاقتصادي؛

2- يقوم النظام الرأسمالي على فلسفة جماعية، هدفها الأساسي هو المصلحة العامة (إشباع الحاجات العامة)، وليس تحقيق أكبر ربح أو السعي للحصول عليه؛

3- التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي، وذلك من خلال اعتماد الدولة على جهاز التخطيط لتحديد الأهداف المراد تحقيقها.

**النظام الاشتراكي وجهاز التخطيط:**

يعالج النظام الاشتراكي المشكلة الاقتصادية عن طريق جهاز التخطيط (التخطيط هو مجموعة من الإجراءات والقرارات المعدة بصورة عقلانية والموجهة نحو تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية محددة، ويقوم بالتخطيط سلطة مركزية تدعى وزارة أو مجلس أو هيئة وهو ما يعرف بالتخطيط المركزي).

يقوم جهاز التخطيط بحل المشكلة الاقتصادية بتحديد الكميات المنتجة من السلع والخدمات كميا ونوعيا لإشباع رغبات المستهلكين، كما أنه يقوم بتنظيم عملية الإنتاج من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة، وكذلك من حيث توزيع وتخصيص هذه الموارد على مختلف استخداماتها البديلة.

## علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية:

**تعريف علم الاقتصاد:**

كلمة اقتصاد Economics مشتقة من الكلمتين اليونانيتين Ecos و Nomos وتعني قانون المنزل أو الاقتصاد المنزلي. من أهم التعاريف:

- علم الاقتصاد هو "كيفية الحصول على الدخل وتوزيعه".
- "كيفية حصول الأفراد على السلع والخدمات التي تشبع حاجاتهم انطلاقا من استغلال الموارد استغلالا أمثلا".
- "هو ذلك العلم الاجتماعي الذي يهتم بمشكلة إدارة أو استعمال الموارد النادرة أو المحدودة بشكل يسمح بالحصول على أقصى أو أكبر إشباع ممكن لحاجات المجتمع اللامتناهية".

**أهداف علم الاقتصاد:**

لعلم الاقتصاد أهداف كثيرة نذكر منها:

- ✓ استخدام الموارد الاقتصادية استخداما امثلا؛
- ✓ التوزيع العادل للدخل؛
- ✓ الحد من المشكلات الاقتصادية؛
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ تحقيق الرفاهية للمجتمع.